الْفَصْلُ الْأَوَّلُ

بَعْضُ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي شَأْنِ الْمَهْدِيِّ

الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ: جُمْلَةُ أَحَادِيثَ فِيهَا التَّصْرِيحُ بِلَقَبِ الْمَهْدِيِّ

الْمَطْلَبُ الثَّانِي: ذِكْرُ أَحَادِيثَ فِيهَا صِفَةُ الْمَهْدِيِّ، وَبَعْضُ أَحْوَالِهِ

الْمَطْلَبُ الثَّالِثُ: ذِكْرُ أَحَادِيثَ يُحْتَمَلُ كَوْنُهَا فِي شَأْنِ الْمَهْدِيِّ

الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ

جُمْلَةُ أَحَادِيثَ فِيهَا التَّصْرِيحُ بِلَقَبِ الْمَهْدِيِّ

الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ:

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ: «يَخْرُجُ فِي آخِرِ أُمَّتِي الْمَهْدِيُّ، يَسْقِيهِ اللَّهُ الْغَيْثَ، وَتُخْرِجُ الْأَرْضُ نَبَاتَهَا، وَيُعْطِي الْمَالَ صَحَاحًا[١]، وَتَكْثُرُ الْمَاشِيَةُ، وَتَعْظُمُ الْأُمَّةُ، وَيَعِيشُ سَبْعًا أَوْ ثَمَانِيًا»[٢]؛ يعني حججًا.

الْحَدِيثُ الثَّانِي:

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ عَنْ أَبِي الصِّدِّيقِ النَّاجِي عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَمْتَلِئَ الْأَرْضُ ظُلْمًا وَعُدْوَانًا، قَالَ: ثُمَّ يَخْرُجُ رَجُلٌ مِنْ عِتْرَتِي ـ أَوْ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي ـ، يَمْلَؤُهَا قِسْطًا وَعَدْلًا، كَمَا مُلِئَتْ ظُلْمًا وَعُدْوَانًا»[٣].

---

(١) صَحَاحًا ـ بالفتح ـ: بمعنى الصحيح، ويجوز أن يكون بالضَّم ـ أيضًا ـ؛ كطُوال وطويل، كما في «النهاية»، لابن الأثير (١٢/٣).

(٢) أخرجه الحاكم في «المستدرك»، (٥٥٧/٤-٥٥٨)؛ قال:
«أخبرني أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي بمرو: ثنا سعيد بن مسعود ـ والصواب: سعد بن مسعود المروزي ـ: ثنا النضر بن شميل: ثنا سليمان بن عبيد؛ وهو السلمي: ثنا أبو الصِّدِّيق الناجي؛ وهو بكر ابن عمرو عن أبي سعيد الخدري ﷺ به، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي»، وقال الألباني ـ رحمه الله ـ: «وهذا سند صحيح، رجاله ثقات». اهـ. من «سلسلة الأحاديث الصحيحة»، (٧١١).

(٣) رواه الإمام أحمد (٣٦/٣)؛ وأبو يعلى في «مسنده»، (٦١ب)؛ وابن حبان (١٨٨٠)، «موارد»؛ والحاكم (٥٥٧/٤)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وأبو نُعَيْم في «الحلية»، (١٠١/٣)، ومحمد بن جعفر هو المعروف بغُنْدَر، وهو ثقة ثبت، روى له=

الْحَدِيثُ الثَّالِثُ:

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﵁: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -: «الْمَهْدِيُّ مِنِّي(١)، أَجْلَى الْجَبْهَةِ(٢)، أَقْنَى الْأَنْفِ(٣)، يَمْلَأُ الْأَرْضَ قِسْطًا وَعَدْلًا، كَمَا

= الجماعة كلهم، ووثقه ابن معين، وابن سعد، والعجلي، وابن حبان، وغيرهم، وقال الذهبي: «أحد الأثبات المتقنين، لا سيما في شعبة»؛ انظر: «التهذيب»، (٩/٩٦-٩٨)، وأما عوف: فهو ابن أبي جميلة الأعرابي، وهو ثقة ثبت، روى له الجماعة كلهم، ووثقه ابن معين، وأحمد، والنسائي، وابن سعد، وابن حبان، وغيرهم، وقال النسائي: «ثقة ثبت»، وقال الذهبي: «ثقة مشهور»، وانظر «التهذيب»، (٨/ ١٦٦)، وأما أبو الصِّدِّيق الناجي، واسمه بكر بن عمرو، وقيل: بكر بن قيس، فهو ثقة روى له الجماعة كلهم، ووثقه ابن معين، وأبو زرعة، والنسائي، وابن حبان، وانظر: «التهذيب»، (١/٤٨٦).
وحكم الألباني بتواتره عن أبي الصِّدِّيق عن أبي سعيد الخدري في «السلسلة الصحيحة»، (١٥٢٩)، ص(٣٩)، وحكى عن أبي نعيم قوله عَقِبَهُ: «مشهور من حديث أبي الصديق عن أبي سعيد»، ثم قال: «فإنه بقوله: «مشهور» يشير إلى كثرة الطرق عن أبي الصِّدِّيق، كما تقدم، وأبو الصديق اسمه بكر بن عمرو، وهو ثقة اتفاقًا، مُحْتَجٌّ به عند الشيخين، وجميع المحدثين، فمن ضَعَّفَ حديثه هذا من المتأخرين، فقد خالف سَبيل المؤمنين؛ ولذلك لم يتمكن ابن خلدون من تضعيفه، مع شَطَطِهِ في تضعيف أكثر أحاديث المهدي، بل أقر الحاكم على تصحيحه لهذه الطريق، والطريق الآتية، فمن نسب إليه أنه ضعَّف كل أحاديث المهدي فقد كذب عليه سهوًا أو عمدًا». اهـ من «السلسلة الصحيحة»، (١٥٢٩)، ص(٤٠)، وقد استبعد من غلظ حجابهم معنى هذا الحديث، وقالوا: كيف يملأ الأرض عدلًا في سبع سنين؟ وظنوا أن ذلك يقتضي تفضيله على النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّم -، وسيأتي - إن شاء الله - جواب هذا الوهم، فانظر ص(١٦٧-١٦٩).

(١) أي من نسلي وذريتي.

(٢) جلاء الجبهة: هو انحسار مقدم الرأس من الشعر، أو نصف الرأس، أو هو دون الصَّلَع، فمعنى «أجلى الجبهة» منحسر الشعر من مقدم رأسه، أو واسع الجبهة.

(٣) أقنى الأنف: قال في «النهاية»، (٤/١١٦): «القنا في الأنف طوله، ودقة أرنبته، مع حدب في وسطه، يقال: رجل أقنى، وامرأة قنواء». اهـ.
قال القاري: «والمراد أنه لم يكن أفطس؛ فإنه مكروه الهيئة». اهـ. من «المرقاة»، (٥/١٨٠).

مُلِئَتْ ظُلْمًا وَجَوْرًا، وَيَمْلِكُ سَبْعَ سِنِينَ»(١).

الْحَدِيثُ الرَّابِعُ:

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «خَشِينَا أَنْ يَكُونَ بَعْدَ نَبِيِّنَا حَدَثٌ؛ فَسَأَلْنَا نَبِيَّ اللَّهِ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ. فَقَالَ: «إِنَّ فِي أُمَّتِي الْمَهْدِيَّ يَخْرُجُ، يَعِيشُ خَمْسًا، أَوْ سَبْعًا، أَوْ تِسْعًا ـ زَيْدٌ الْعَمِّيُّ الشَّاكُّ ـ قَالَ: قُلْنَا: وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: سِنِينَ، قَالَ: فَيَجِيءُ إِلَيْهِ الرَّجُلُ، فَيَقُولُ: يَا مَهْدِيُّ، أَعْطِنِي، أَعْطِنِي، قَالَ: «فَيَحْثِي لَهُ فِي ثَوْبِهِ مَا اسْتَطَاعَ أَنْ يَحْمِلَهُ» »(٢).

الْحَدِيثُ الْخَامِسُ:

عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ: «الْمَهْدِيُّ مِنَّا أَهْلَ الْبَيْتِ، يُصْلِحُهُ اللَّهُ فِي لَيْلَةٍ»(٣).

---

(١) رواه أبو داود (٤/١٠٧)، (٢٤٨٥)؛ والحاكم في «المستدرك»، (٤/٥٥٧) بنحوه، ونُعَيم بن حمَّاد من طرق في «كتاب الفتن»، وقال في «تخريج السنن»:
«وفيه عِمْران القطَّان البصري، استشهد به البخاري، ووثَّقه عفَّان بن مسلم، وأحسن الثناء عليه يحيى القطان، وضَعَّفه ابن معين والنسائي». اهـ، (٦/١٦١)، وفي «الخلاصة»: وقال أحمد: «أرجو أن يكون صالح الحديث». اهـ. انظر «عون المعبود»، (١١/٣٧٥).
وقال ابن القيِّم في «المنار المنيف»: «إسناده جيد»، ص(٧٤)، وأورده البغوي في «مصابيح السنة» في فصل الحِسان، ورَمَزَ السيوطي في «الجامع الصغير» لصحته، وقال الألباني في «تخريج المشكاة»: «إسناده حسن»، (٣/١٥٠١)، وكذا قال في «صحيح الجامع الصغير»، (٦/٢٢)، (٦٦١٢).
«وقوله: «يَمْلَأُ الأَرْضَ»؛ أي يملأ وجه الأرض جميعًا، أو أرض العرب، وما يتبعها، والمراد أهلها». اهـ، من «المرقاة»، (٥/١٧٩).

(٢) رواه الترمذي (٢٢٣٣)، في «الفتن»، باب (٥٣)؛ ورواه الإمام أحمد في «المسند»، (٣/٢١-٢٢)، وابن ماجه (٢/٥١٨)، وفي سنده زيد بن الحواري العمي، وهو ضعيف، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن، وقد روى من غير وجه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه»، وحسَّنَهُ الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (١٨٢٠)، بترقيمه، وكذا في «صحيح ابن ماجه»، (٤٠٨٣)، وانظر: «المسند»، للإمام أحمد (٣/٥، ٣٨، ٤٨-٤٩، ٦٠ ـ ٩٦، ٩٨).

(٣) أخرجه ابن ماجه (٢/٥١٩)، (٤١٥١)؛ والإمام أحمد في «المسند»، (١/٨٤)، وابن أبي شيبة=

«وقوله: «يُصْلِحُهُ اللَّهُ فِي لَيْلَةٍ» يحتمل معنيين:

أحدهما: أن يكون المراد بذلك أن الله يصلحه للخلافة؛ أي يهيؤه لها.

والثاني: أن يكون متلبسًا ببعض النقائص، فيصلحه الله، ويتوب عليه»[١]. اهـ.

وهذا المعنى هو الذي قرره الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ؛ حيث قال:

«ومعنى قوله: «يُصْلِحُهُ اللَّهُ فِي لَيْلَةٍ»؛ أي: يتوب عليه، ويُوَفِّقُهُ، ويلهمه رشده، بعد أن لم يكن كذلك»[٢]. اهـ.

● **وقال القاري في «المرقاة»:**

« «يُصْلِحُهُ اللَّهُ فِي لَيْلَةٍ»: أي يصلح أمره، ويرفع قدره، في ليلة واحدة، أو في ساعة واحدة من الليل؛ حيث يتفق على خلافته أهل الحل والعقد فيها»[٣]. اهـ.

تَنْبِيهٌ:

قدح بعض العصريين في هذا الحديث؛ لاستبعاد معناه، «وأي غرابة في معناه، والله على كل شيء قدير، وهو الفَعَّال لما يريد، ومن يَهْدِهِ الله فهو المهتدِ، ومن يضلل فلن

= في «مصنفه»؛ ونُعَيْم بن حماد في «الفتن»؛ والبخاري في «التاريخ الكبير»، وقال «وفي إسناده نظر»، وفيه ياسين العجلي، ولم يورده في «الضعفاء الصغير»، انظر «الفيض»، (٢٧٨/٦)، وذكر ابن أبي حاتم عن ابن معين وأبي زرعة أنهما قالا: «ليس به بأس»، وعن ابن معين أنه قال: «صالح»، ووثقه العجلي وابن حبان، وبقية رجاله ثقات، وانظر: «تهذيب التهذيب»، (١١/١٧٢-١٧٣)، وقال في «التقريب»: «لا بأس به»، (٣٤١/٢)؛ وزاد الألباني في تخريجه: العقيلي، وابن عدي، وأبا نُعَيْم، وأحال على «الروض النضير»، (٥٣/٢)، ورمز السيوطي لحسنه «فيض القدير»، (٢٧٨/٦)، وصحح إسناده الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على «المسند» (٦٤٥)؛ وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٦٦١١)؛ و«السلسلة الصحيحة» (٢٣٧١).

(١) «الاحتجاج بالأثر على من أنكر المهدي المنتظر» ص (٢٦٣)، ط. ثانية.

(٢) «نهاية البداية والنهاية»، (٤٣/١).

(٣) «من مرقاة المفاتيح»، (١٨٠/٥).

تجد له وليًّا مرشدًا؟!

ومن أوضح الأمثلة في ذلك ما حصل لمن هو أفضل من المهدي، ومن سائر الأمة سوى أبي بكر رضي الله عنه؛ أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ فقد كان من أشد الناس على المسلمين، ثم تحول بقدرة الله وتوفيقه، فصارت شدته على أعداء الإسلام والمسلمين، وأصبح ذلك الرجل العظيم الذي إذا سلك فجًا سلك الشيطان فجًا غيره، كما أخبر بذلك الصادق المصدوق ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ»(١). اهـ.

الْحَدِيثُ السَّادِسُ:

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ـ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ يَقُولُ:

«الْمَهْدِيُّ مِنْ عِتْرَتِي(٢)، مِنْ وَلَدِ فَاطِمَةَ»(٣) ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ـ.

---

(١) «الرد على من كَذَّب بالأحاديث الصحيحة الواردة في المهدي»، لفضيلة الشيخ عبدالمحسن العبَّاد، ص(٧٩).

(٢) قال الخطابي: «العترة: ولد الرجل لصلبه، وقد يكون العترة ـ أيضًا ـ الأقرباء، وبنو العمومة، ومنه قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه يوم السقيفة: «نَحْنُ عِتْرَةُ رَسُولِ اللَّهِ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وعلى آله وَسَلَّمَ ـ». اهـ.
وقال في «النهاية»: «عترة الرجل أخص أقاربه، وعترة النبي ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وعلى آله وَسَلَّمَ ـ بنو عبدالمطلب، وقيل: قريش، والمشهور المعروف أنهم الذين حُرِّمت عليهم الزكاة». اهـ، باختصار (١٧٧/٣).

(٣) رواه أبو داود (١٠٧/٤) في كتاب المهدي، (٤٢٨٤)، وسكت عليه، «وفيه زياد بن بيان، قال ابن عدي: «زياد سمع علي بن نُفَيْل جد النفيلي، وفي إسناده نظر، سمعت ابن حماد يذكره، عن البخاري»، وساق الحديث، وقال: «والبخاري إنما أنكر من حديث زياد بن بيان هذا الحديث، وهو معروف به»، وقال غيره: «وهو كلام معروف من كلام سعيد بن المسيب، والظاهر أن زياد بن بيان وهم في رفعه»، كذا في «تخريج السنن»، (١٦٠/٦)» اهـ. من «أعذب الموارد في تخريج جمع الفوائد»، (٧٣٣/٢).
وقال الحافظ في زياد بن بيان: «صدوق عابد». اهـ. من «التقريب»، (٢٦٥/١). والحديث أورده البغوي في «مصابيح السنة»، في فصل الحسان، ورمز له السيوطي في «الجامع الصغير» بالصحة، وقال العزيزي في «السراج المنير شرح الجامع الصغير»، (٥٣٠/٤): «إسناده حسن»، وهو عند ابن ماجه=

الْحَدِيثُ السَّابِعُ:

قال الحافظ ابن قيم الجوزية ـ رحمه الله ـ تَعَالَى ـ(١):

(وَقَالَ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ(٢) فِي مُسْنَدِهِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِالْكَرِيمِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَقِيلٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ وَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ: «يَنْزِلُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ، فَيَقُولُ أَمِيرُهُمُ الْمَهْدِيُّ: «تَعَالَ، صَلِّ بِنَا»، فَيَقُولُ: «لَا؛ إِنَّ بَعْضَهُمْ أَمِيرُ بَعْضٍ، تَكْرِمَةَ اللَّهِ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ»(٣)، وَهَذَا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ(٤).

= بلفظ «الْمَهْدِيُّ مِنْ وَلَدِ فَاطِمَةَ» كتاب الفتن، باب خروج المهدي (٢/٥١٩)، (٤١٥٢).
وكذا أخرجه الحاكم في «المستدرك»، (٤/٥٥٧)، وسكت عليه هو والذهبي.
وأخرجه أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن»، (٩٩-١٠٠)، وكذا العقيلي (١٣٩ و٣٠٠)، ذكره الألباني، ثم قال: «وهذا سند جيد، رجاله كلهم ثقات، وله شواهد كثيرة». اهـ. من «سلسلة الأحاديث الضعيفة»، (١/١٠٨)، وانظر: «نقد المنقول»، ص(٧٦)؛ و«كتاب المجروحين»، لابن حبان (١/٣٠٧)؛ «وفيض القدير»، (٦/٢٧٧-٢٧٨)؛ «ومشكاة المصابيح»، (٣/٢)؛ و«صحيح الجامع الصغير»، (٦/٢٢)، (٦٦١٠).

(١) «المنار المنيف»، ص(١٤٧، ١٤٨) بتحقيق أبي غدة.

(٢) انظر ترجمته في «تذكرة الحفاظ»، (٢/٦١٩).

(٣) وأخرجه أبو نُعيم في «أخبار المهدي»، ذكره السيوطي في «العرف الوردي»، «الحاوي»، (٢/١٣٤).

(٤) بالرجوع إلى ما قاله أهل هذا الفن في سند الحديث، تجد أن هذا السند متصل من أوله إلى آخره، لا انقطاع فيه، ورواته ثقات:

فإسماعيل بن عبد الكريم قال عنه الحافظ في «التقريب»: «صدوق من التاسعة»، (١/٧٢)، وذكر في «التهذيب» أنه روى عن عمه إبراهيم بن عقيل كما هو الحال في هذا الحديث (١/٣١٥)، وذكر أنه روى عن إسماعيل المذكور جماعة؛ منهم أحمد بن حنبل، والحارث بن أبي أسامة، وقال الحافظ في «التهذيب» ـ أيضًا ـ:

«قال النسائي: «ليس به بأس»، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن معين: «ثقة رجل صدق» »، وقال الحافظ: «وأما قول ابن القَطَّان الفاسي: «لا يُعْرَف» فمردود عليه، وقال مسلمة بن قاسم: «جائز الحديث»، ولم يزد في «خلاصة تذهيب الكمال»، عن قول ابن معين فيه: «ثقة صدوق»، وقال: قال ابن سعد: «توفي سنة عشر ومئتين» »، وهو من رجال أبي داود في «سننه»، وابن ماجه في «التفسير»،=

. . . .

= كما رمز الحافظ لذلك في «تقريب التهذيب».
وأما إبراهيم بن عَقِيل بن مَعْقِل الصنعاني، فهو ابن عم إسماعيل المتقدم ذكره، قال الحافظ في «التقريب»، (١/٤٠): «صدوق من الثامنة»، ورمز لكونه من رجال أبي داود، وقال في «تهذيب التهذيب»، (١/١٤٦): «روى عن أبيه، وعنه أحمد بن حنبل، وابن عمه إسماعيل بن عبدالكريم وغيرهم، قال ابن معين: «لم يكن به بأس»، وقال العجلي: «ثقة»»، وقال الحافظ: «قلت: وأخرج له ابن خزيمة، في «صحيحه»، وكذا ابن حبان، والحاكم، وذكر ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين قال: «إبراهيم ثقة، وأبوه ثقة»، وقال ابن حبان في «الثقات»: «إنه يروي عن عم أبيه وهب بن منبه»». اهـ (١/١٤٦).
وأما عقيل بن معقل بن منبه، فقال الحافظ في «التقريب»: «هو ابن أخي وهب»، وقال: «صدوق من السابعة»، (٢/٢٩)، ورمز لكونه من رجال أبي داود، وذكر في «تهذيب التهذيب» أنه روى عن عميه: همام، ووهب، وعنه ابنه إبراهيم، وأناس آخرون سَمَّاهُم، وذكر أنه وَثَّقَهُ أحمد بن حنبل، وابن معين، وقال: «وذكره ابن حبان في «الثقات»، وعَلَّقَ له البخاري عن جابر في تفسير سورة النساء أثرًا في الكُهَّان، وقد جاء موصولًا من رواية عقيل هذا عن وهب بن منبه عن جابر». اهـ (٧/٢٥٥)، ولم يزدْ في «الخلاصة» عن قوله: «عقيل بن معقل بن مُنَبِّه اليماني عن عميه: همام، ووهب، وعنه ابنه إبراهيم، وعبدالرزاق، قال أحمد: «ثقةٌ، قرأ التوراة والإنجيل»». اهـ.
وأما وهب بن مُنَبِّه بن كامل اليماني: فقال عنه في «التقريب»: «ثقة من الثالثة»، ورمز لكونه من رجال الصحيحين، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه في «التفسير»، (٢/٣٣٩).
وقال في «تهذيب التهذيب»: «روى عن أبي هريرة، وأبي سعيد، وابن عبَّاس، وابن عمر، وابن عمرو ابن العاص، وجابر، وأنس، وعمرو بن شعيب، وأبي خليفة البصري، وأخيه هَمَّام بن مُنَبِّه، وغيرهم»، وذكر أنه روى عنه «ابناه عبدالله، وعبدالرحمن، وأبناء أخيه: عبدالصمد، وعقيل بن معقل بن مُنَبِّه»، وقال: «قال عبدالله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: كان من أبناء فارس، وقال العجلي: تابعي ثقة، وكان على قضاء صنعاء، وقال أبو زرعة، والنسائي: «ثقة»، وذكره ابن حبان في «الثقات»». اهـ (١١/١٦٧). وقال الحافظ ـ أيضًا ـ في «التهذيب»: «روى له البخاري حديثًا واحدًا من روايته عن أخيه عن أبي هريرة: «لَيْسَ أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثًا مِنِّي، إِلَّا عَبْدَاللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ، وَلَا أَكْتُبُ»، وقال: قلت: وقال عمرو بن علي الفلاس: «كان ضعيفًا». اهـ (١١/١٦٨).
وقد قال ابن معين: «لم يسمع وهب عن جابر شيئًا»، كما في «تهذيب التهذيب»، (١/٣١٦)، لكن قال المزي: «وقد روى ابن خزيمة في صحيحه عن إسماعيل بن عبدالكريم عن إبراهيم بن عقيل، عن وهب قال: هذا ما سألت جابر بن عبدالله»، فذكر حديثًا، قال. فهذا إسناد صحيح، وفيه رد على من قال: إنه لم يَسْمَعْ من جابر» اهـ من «تهذيب التهذيب»، (١/٣١٦)؛ وانظر: «فتح الباري»، (٨/٢٥٢).
وأما الحارث بن أبي أسامة صاحب المسند، فقد ترجم له الذهبي في «الميزان»، وقال فيه: «وكان حافظًا=

وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: «الْمَهْدِيُّ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ، وَهُوَ الَّذِي يَؤُمُّ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ»(١).

* * * * *

= عارفًا بالحديث، عالي الإسناد بالمرة، تُكُلِّم فيه بلا حجة، قال الدارقطني: «قد اختُلِفَ فيه، وهو عندي صدوق»، وقال ابن حزم: «ضعيف، وليَّنه بعض البغاددة لكونه يأخذ على الرواية» ». اهـ، (٤٢٢/١)، وترجم له الذهبي - أيضا - في «تذكرة الحفاظ»، وسمى جماعة روى عنهم، وجماعة رووا عنه، ثم قال: «وَثَّقَهُ إبراهيم الحربي مع علمه بأنه يأخذ الدراهم، وأبو حاتم وابن حبان، وقال الدارقطني: «صدوق، وأما أخذ الدراهم على الرواية، فقد كان فقيرًا كثير البنات»، وقال أبو الفتح الأزدي وابن حزم: «ضعيف» ». اهـ.

وقال ابن العماد في «شذرات الذهب»: «وفيها - أي في سنة ٢٨٢هـ - الحافظ أبو محمد الحرث بن محمد بن أبي أسامة التميمي البغدادي صاحب المسند يوم عرفة، وله ست وتسعون سنة، سمع عليَّ ابنَ عاصم، وعبدالوهاب بن عطاء، وطبقتهما، قال الدارقطني: «صدوق»، وقيل: فيه لين، كان لفقره يأخذ على الحديث أجرًا». اهـ، (١٧٨/٢).

(١) عزاه د. عبدالعليم البستوي إلى ابن أبي شيبة في «مصنفه»، ونعيم بن حماد في «الفتن»، وقال: «إسناده صحيح، رجاله كلهم ثقات». اهـ. من «المهدي المنتظر»، ص(٢٢٠).

الْمَطْلَبُ الثَّانِي

ذِكْرُ أَحَادِيثَ فِيهَا صِفَةُ الْمَهْدِيِّ، وَبَعْضُ أَحْوَالِهِ

الْحَدِيثُ الثَّامِنُ:

عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ: «لَوْ لَمْ يَبْقَ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا يَوْمٌ، لَطَوَّلَ اللَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ حَتَّى يَبْعَثَ فِيهِ رَجُلًا مِنِّي - أَوْ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي - يُوَاطِئُ اسْمُهُ اسْمِي، وَاسْمُ أَبِيهِ اسْمَ أَبِي»(١)، زاد في حديث فِطْر: «يَمْلَأُ الْأَرْضَ قِسْطًا وَعَدْلًا، كَمَا مُلِئَتْ ظُلْمًا وَجَوْرًا». وفي رواية للترمذي: «لَا تَذْهَبُ - أَوْ: لَا تَنْقَضِي - الدُّنْيَا حَتَّى يَمْلِكَ الْعَرَبَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي، يُوَاطِئُ اسْمُهُ اسْمِي»(٢).

---

(١) فيكون اسمه «محمد بن عبدالله»، وفيه رد على الشيعة الذين يقولون: إنه محمد بن الحسن العسكري، ومعنى «يَبعث»: يُظهر.

(٢) رواه أبو داود (٤٢٨٢) في المهدي؛ والترمذي (٢٢٣١)، ورقم (٢٢٣٢) في الفتن، باب ما جاء في المهدي، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح». والحديث سكت عنه أبو داود، والمنذري، وكذا ابن القيم في «تهذيب السنن»، وأشار إلى صحته في «المنار المنيف»، ص(٨٤)، وصَحَّحَهُ شيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة النبوية»، (٨/٢٥٤)؛ وأورده البغوي في «مصابيح السنة» في فصل الحسان، وحَسَّن إسناده الألباني في «تخريج أحاديث المشكاة»، (٣/٢٤)، (٥٤٥٢)، وانظر: «عون المعبود»، (١١/٣٧٢)؛ و«تحفة الأحوذي»، (٦/٤٨٦)، و«فيض القدير»، (٥/٣٣٢).
ومدار الحديث على عاصم بن أبي النجود، وحاصل الكلام فيه أنه ثقة على رأي أحمد، وأبي زرعة، وحَسَنُ الحديث صالح للاحتجاج على رأي غيرهما، ولم يكن فيه إلا سوء الحفظ، وقال الحاكم في «المستدرك»، (٤/٥٥٧): «وطرق عاصم عن زر عن عبدالله كلها صحيحة؛ إذ عاصم من أئمة المسلمين». اهـ، وهو أحد القُرَّاء السبعة، قال فيه الحافظ ابن حجر: «صدوق من السادسة؛ أي ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يُتْرَكُ حديثه لأجله». اهـ من «التقريب»، (١/٤)، قال في «عون المعبود»: «فرد الحديث بعاصم ليس من دأب المنصفين، على أن الحديث قد جاء من غير طريق عاصم - أيضًا -، فارتفعت عن عاصم مظنة الوهم، والله أعلم». اهـ، (١١/٣٧٢). وأفاد نحوه العلامة أحمد شاكر - رحمه الله - في تعليقه على «المسند». (٥/١٩٦-١٩٨) ورد على كلام ابن خلدون=

الحَدِيثُ التَّاسِعُ:

قَالَ الإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ عَنْ زِرٍّ عَنْ عَبْدِاللَّهِ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَلِيَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي، يُوَاطِئُ اسْمُهُ اسْمِي»(١).

= في حديث عبدالله لأجل عاصم بن أبي النجود؛ فَراجعْهُ، وقال المباركفوري: «لا شك أن حديث عبدالله بن مسعود الذي رواه الترمذي في هذا الباب لا ينحط عن درجة الحسن، وله شواهد كثيرة من بين حِسانٍ وضِعافٍ، فحديث عبدالله بن مسعود هذا مع شواهده وتوابعه صالح للاحتجاج بلا مرية». اهـ. من «تحفة الأحوذي»، (٦/٤٨٥-٤٨٦).

وقوله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ: «حتى يملك العرب»:

قال القاري: «أي ومن تبعهم من أهل الإسلام، فإن من أسلم فهو عربي... وقال الطيبي ـ رحمه الله ـ: «لم يذكر العجم، وهو مراد ـ أيضًا ـ؛ لأنه إذا ملك العرب، واتفقت كلمتهم، وكانوا يدًا واحدة، قهروا سائر الأمم، ويؤيده حديث أم سلمة ...». اهـ.

ويمكن أن يُقَالَ: ذكر العرب لغلبتهم في زمنه، أو لكونهم أشرف، أو هو من باب الاكتفاء، ومراده: العرب والعجم؛ كقوله ـ تَعَالَى ـ: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾؛ أي: والبرد، والأظهر أنه اقتصر على ذكر العرب لأنهم كلّهم يطيعونه، بخلاف العجم، بمعنى ضد العرب؛ فإنه قد يقع منهم خلاف في طاعته، والله ـ تَعَالَى ـ أعلم». اهـ. من «مرقاة المفاتيح»، (٥/١٧٩).

(١) ورواه ـ أيضًا ـ عن يحيى بن سعيد بن سفيان الثوري: حدثني عاصم، فذكره، ورواه ـ أيضًا ـ عن عمر ابن عُبَيْد الطنافسي عن عاصم، انظر «المسند»، (١/٣٧٦)، «وهذه أسانيد صحيحة رجالها كلهم من رجال الصحيحين»، انظر: «الاحتجاج بالأثر»، ص(١٣٢-١٣٣)، وعاصم ثقة أخرج له البخاري ومسلم مقرونًا بغيره، ولو كان غير موثوق به عندهما لما أخرجا له شيئًا، وروى له بقية الجماعة كما قدمنا.

والحديث صحَّحه العلامة أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ في «تحقيق المسند»، (٥/١٩٦)، (٣٥٧١).

والحديث رواه الإمام أحمد عن عبدالله ـ أيضًا ـ بلفظ: «لَا تَنْقَضِي الأَيَّامُ، وَلَا يَذْهَبُ الدَّهْرُ حَتَّى يَمْلِكَ...» الحديث في «المسند»، (١/٣٧٦)، (١/٤٤٨).

وصححه العلّامة أحمد شاكر في «تحقيق المسند»، (٥/١٩٩)، (٣٥٧٢).

الْحَدِيثُ الْعَاشِرُ:

والحديث رواه الإمام أحمد عن علي ﷺ بلفظ: «لَوْ لَمْ يَبْقَ مِنَ الدَّهْرِ إِلَّا يَوْمٌ، لَبَعَثَ اللَّهُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يَمْلَؤُهَا عَدْلًا، كَمَا مُلِئَتْ جَوْرًا»(١)، وفي لفظ: «لَوْ لَمْ يَبْقَ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا يَوْمٌ، لَبَعَثَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - رَجُلًا مِنَّا، يَمْلَؤُهَا عَدْلًا كَمَا مُلِئَتْ جَوْرًا».

* * *

(١) «المسند»، (٩٩/١)؛ وأبو داود (١٠٧/٤)، (٤٢٨٣)، وسكت عنه هو والمنذري، ورمز له السيوطي بالحسن كما في «الجامع الصغير»، وقال شمس الحق: «سنده حسن قوي». انظر «عون المعبود»، (١١/ ٣٧٢-٣٧٣)؛ و«فيض القدير»، (٣٣١/٥)؛ و«الاحتجاج بالأثر»، للتويجري، ص(١٤-١٥)، (١٣٤-١٣٦)، وصحح إسناديه العلامة أحمد شاكر في «تحقيق المسند»، (١١٧/٢)، (٧٣٣)، وصحّحه العلّامة الألباني في «صحيح الجامع»، (٧١/٥)، (٥١٨١).

الْمَطْلَبُ الثَّالِثُ

ذِكْرُ أَحَادِيثَ يُحْتَمَلُ كَوْنُهَا فِي شَأْنِ الْمَهْدِيِّ

الْحَدِيثُ الْحَادِي عَشَرَ:

عَنِ الْجَرِيرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِاللَّهِ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ـ فَقَالَ: «يُوشِكُ أَهْلُ الْعِرَاقِ أَنْ لَا يُجْبَى إِلَيْهِمْ قَفِيزٌ(١) وَلَا دِرْهَمٌ»، قُلْنَا: مِنْ أَيْنَ ذَاكَ؟ قَالَ: «مِنْ قِبَلِ الْعَجَمِ؛ يَمْنَعُونَ ذَلِكَ»، ثُمَّ قَالَ: «يُوشِكُ أَهْلُ الشَّامِ أَنْ لَا يُجْبَى إِلَيْهِمْ دِينَارٌ وَلَا مُدْيٌ»(٢)، قُلْتُ: مِنْ أَيْنَ ذَاكَ؟ قَالَ: «مِنْ قِبَلِ الرُّومِ»، ثُمَّ سَكَتَ هُنَيَّةً، ثُمَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ: «يَكُونُ فِي آخِرِ أُمَّتِي خَلِيفَةٌ(٣) يَحْثِي الْمَالَ حَثْيًا، لَا يَعُدُّهُ عَدًّا»، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي نَضْرَةَ، وَأَبِي الْعَلَاءِ: «أَتَرَيَانِ أَنَّهُ عُمَرُ ابْنُ عَبْدِالْعَزِيزِ(٤)؟ فَقَالَا: لَا»(٥).

وفي لفظ لمسلم من حديث أبي سعيد وجابر ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ـ أن النبي ـ صَلَّى

---

(١) القفيز: مكيال لأهل العراق ثمانية مكاكيك.

(٢) المُدْي: مكيال لأهل الشام يسع خمسة وأربعين رِطلًا.

(٣) قال صاحب «التاج الجامع للأصول»: «هذا هو المهدي ﷺ بدليل الحديث الآتي ـ يعني حديث أبي سعيد المتقدم «الرابع» ـ؛ وذلك لكثرة الغنائم والفتوحات مع سخاء نفسه، وبذله الخير لكل الناس». اهـ من «التاج»، (٣٤٢/٥).

(٤) وصح عن مطر قال: «بلغنا أن المهدي يصنع شيئًا لم يصنعه عمر بن عبدالعزيز، قلنا: ما هو؟ قال: يأتيه رجل فيسأله، فيقول: «ادخل بيت المال فخذ»، فيدخل فيأخذ، فيخرج، فيرى الناس شِبَاعًا، فيندم، فيرجع إليه فيقول: «خذ ما أعطيتني»، فيأبى، ويقول: «إنا نُعطي ولا نأخذ» »، أخرجه أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن»، (١٠٦٤/٥)، (٥٨٥)، ومطر من أتباع التابعين.

(٥) أخرجه ـ من طرق عدة ـ مسلم في «صحيحه»، (٢٩١٣)، في الفتن: باب لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَمُرَّ الرَّجُلُ بِقَبْرِ الرَّجُلِ، فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء، والإمام أحمد في «المسند»، (٣٨/٣، ٣١٧، ٣٣٣)، وقد حمله الهيثمي على المهدي كما في «المجمع»، (٣١٦/٧)؛ والسيوطي كما في «الحاوي»، (١٣١/٢).

اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ قال: «يَكُونُ خَلِيفَةٌ مِنْ خُلَفَائِكُمْ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، يَحْثُو الْمَالَ، وَلَا يَعُدُّهُ»، وفي رواية: «يُعْطِي النَّاسَ بِغَيْرِ عَدَدٍ»(١).

الْحَدِيثُ الثَّانِيَ عَشَرَ:

عن عائشة أم المؤمنين ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ـ قالت: «عَبِثَ(٢) رَسُولُ اللَّهِ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ فِي مَنَامِهِ، فَقُلْنَا: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، صَنَعْتَ شَيْئًا فِي مَنَامِكَ لَمْ تَكُنْ تَفْعَلُهُ»، فَقَالَ: «الْعَجَبُ أَنَّ نَاسًا مِنْ أُمَّتِي يَؤُمُّونَ(٣) الْبَيْتَ لِرَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ، قَدْ لَجَأَ بِالْبَيْتِ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالْبَيْدَاءِ(٤) خُسِفَ بِهِمْ»، فَقُلْنَا: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الطَّرِيقَ قَدْ يَجْمَعُ النَّاسَ»، قَالَ: «نَعَمْ، فِيهِمُ الْمُسْتَبْصِرُ(٥)، وَالْمَجْبُورُ(٦)، وَابْنُ السَّبِيلِ، يَهْلِكُونَ مَهْلِكًا وَاحِدًا، وَيَصْدُرُونَ مَصَادِرَ شَتَّى(٧)، يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ عَلَى نِيَّاتِهِمْ»(٨).

---

(١) أخرجه مسلم (٢٩١٣)، و(٢٩١٤) في السابق، قال صِدِّيق حسن خان بعد ذكر رواية أبي سعيد وجابر: «ولكن لم يقع في هذين الحديثين ـ أيضًا ـ ذكر المهدي، ولا دليل يقوم على أنه المراد منهما، والله أعلم». اهـ. من «الإذاعة» ص(١٢٢).
وعلق الألباني على الحديث قائلًا: «وهو المهدي المبشر بخروجه بين يدي نزول عيسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ، ويصلي عيسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ خلفه». اهـ. من «صحيح الجامع»، (٥/٢١٧).

(٢) عَبِث: بكسر الباء، أي تحرك جسمه الشريف، أو بعضه ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ، وقيل: حَرَّكَ أطرافه كمن يأخذ شيئًا، أو يدفعه، انظر «شرح النووي»، (١٨/٦-٧).

(٣) يؤم البيت: يقصده.

(٤) البيداء: المفازة، وهي الأرض الواسعة القفر، وفي رواية: «ببيداء المدينة»، وفي رواية أبي يَعْلى عن أم سلمة ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ـ: «بِالْبَيْدَاءِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ»، والبيداء أرض واسعة ملساء بين مكة والمدينة، وهي معروفة بالقرب من ذي الحُلَيْفَة.

(٥) المستبصر: المستبين للأمر، القاصد له.

(٦) المجبور: المكره المقهور.

(٧) «المصادر: المراجع، ورد ثم صدر؛ أي: جاء ثم رَجَعَ، شتى: متفرقة، والمقصود أن مهلك هذا الجيش مهلك واحد يُخْسَفُ بهم جميعًا، إلا أنهم يَصْدُرون عن الهلكة مصادر متفرقة، فواحد إلى الجنة، وآخر إلى النار، على قدر أعمالهم ونياتهم». اهـ.
من «جامع الأصول»، (٣/٢٧٩). وانظر: «فتح الباري»، (٤/٣٤٠-٣٤١).

(٨) رواه البخاري: (٤/٣٣٨- فتح) في البيوع: باب ما ذُكِرَ في الأسواق، ومسلم، واللفظ له (٤/٢٢١٠)، =

الْحَدِيثُ الثَّالِثَ عَشَرَ:

عن عبيدالله بن القِبطية قال: «دَخَلَ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ، وَعَبْدُاللَّهِ بْنُ صَفْوَانَ، وَأَنَا مَعْهُمَا، عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -، فَسَأَلَاهَا عَنِ الْجَيْشِ الَّذِي يُخْسَفُ بِهِ - وَكَانَ ذَلِكَ فِي أَيَّامِ ابْنِ الزُّبَيْرِ -، فَقَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -: «يَعُوذُ عَائِذٌ(١) بِالْبَيْتِ، فَيُبْعَثُ إِلَيْهِ بَعْثٌ، فَإِذَا كَانُوا بِبَيْدَاءَ مِنَ الْأَرْضِ خُسِفَ بِهِمْ»(٢)، فَقُلْتُ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَكَيْفَ بِمَنْ كَانَ كَارِهًا؟»(٣)، قَالَ: «يُخْسَفُ بِهِ مَعَهُمْ، وَلَكِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى نِيَّتِهِ»(٤) »(٥).

وفي رواية زهير عن عبدالعزيز بن رُفَيع قال: «فَلَقِيتُ أَبَا جَعْفَرٍ، فَقُلْتُ: إِنَّهَا إِنَّمَا قَالَتْ: «بِبَيْدَاءَ مِنَ الْأَرْضِ»، فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: «كَلَّا وَاللَّهِ، إِنَّهَا لَبَيْدَاءُ الْمَدِينَةِ» ».

قال الطيبي: «وهو المهدي؛ بدليل إيراد أبي داود هذا الحديث في باب المهدي»(٦). اهـ.

وذهب ابن حجر الهيتمي إلى أن «ذلك العائذ هو المهدي، وأن تلك البيداء

= (٢٨٨٤) في الفتن: باب الخَسْف بالجيش الذي يؤم البيت، والإمام أحمد (٦/٢٥٩).

(١) العائذ: اللاجئ إلى الشيء المحتمي به، الممتنع على من يطلبه.

(٢) أخرج نُعَيْمٌ عن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: «علامة خروج المهدي إذا خُسِف بجيش في البيداء»، قال القرطبي: «هذا الجيش الذي يُخْسَفُ به هو خارج لمكة لقتال المهدي». اهـ. من «مختصر التذكرة للقرطبي»، ص(١٤٢).

(٣) كارهًا: أي غير راضٍ بما قصدوا.

(٤) فيجازى على حسبها.

(٥) رواه مسلم (٢٨٨٢) في الفتن، باب الخسف بالجيش الذي يؤم البيت؛ والترمذي (٢١٧٢)، وقال: «حسن غريب من هذا الوجه»، في الفتن، باب (١٠)، وأبو داود مختصرًا في كتاب المهدي من سننه، والحاكم في «المستدرك»، (٤/٤٢٩-٤٣٠)، وصححه على شرط الشيخين، وأقره الذهبي، وابن أبي شيبة في «مصنفه»، (١٥/٤٤)، (١٩٠٦٦).

(٦) انظر: «عون المعبود»، (١١/٣٨٠)؛ «تحفة الأحوذي»، (٦/٤١٧)، وقال في «التاج الجامع للأصول»: (رواه الأربعة في كتاب الفتن، إلا أبا داود فإنه رواه في كتاب المهدي جزمًا منه بأن الجيش الذي يُخْسَفُ به هو الذي يأتي لقتال المهدي». =

الخَلِيفَة»(١). اهـ، والحق أنه لا يمكن الجزم بذلك نفيًا ولا إثباتًا؛ لعدم الدليل الصريح، والعلم عند الله ـ تعالى ـ.

الحَدِيثُ الرَّابِعَ عَشَرَ:

وَعَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ صَفْوَانَ عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ـ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ قَالَ: «سَيَعُوذُ بِهَذَا الْبَيْتِ ـ يَعْنِي الْكَعْبَةَ ـ قَوْمٌ، لَيْسَتْ لَهُمْ مَنَعَةٌ(٢)، وَلَا عَدَدٌ، وَلَا عُدَّةٌ، يُبْعَثُ إِلَيْهِمْ جَيْشٌ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِبَيْدَاءَ مِنَ الْأَرْضِ خُسِفَ بِهِمْ»(٣).

وفي رواية عنه عن أم المؤمنين حفصة ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ـ أن النبي ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ قال: «لَيَؤُمَّنَّ هَذَا الْبَيْتَ جَيْشٌ يَغْزُونَهُ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِبَيْدَاءَ مِنَ الْأَرْضِ يُخْسَفُ بِأَوْسَطِهِمْ، وَيُنَادِي أَوَّلُهُمْ آخِرَهُمْ، ثُمَّ يُخْسَفُ بِهِمْ، فَلَا يَبْقَى إِلَّا الشَّرِيدُ الَّذِي يُخْبِرُ عَنْهُمْ»(٤)، فَقَالَ رَجُلٌ: أَشْهَدُ عَلَيْكَ أَنَّكَ لَمْ تَكْذِبْ عَلَى حَفْصَةَ،

= ـ انظر «التاج»، (٥/٣٤١)، وأخرج ابن حِبَّان في صحيحه عن أم سلمة قصة الخسف بالجيش، وترجم له بقوله: «ذكر الخبر المُصَرِّح بأن القوم الذين يُخسف بهم إنما هُمُ القاصدون إلى المهدي في زوال الأمر عنه»، «الإحسان»، (١٥/١٥٦) (٦٧٥٦)؛ وانظر «فتح الباري»، (٤/٣٤١)، (٣/٤٦١).

(١) «الزواجر عن اقتراف الكبائر»، (١/٢٠٤).

(٢) مَنَعَة: فلان في عِزٍّ ومَنَعة: أي قوة تمنع من يريدهم بسوء، وقد تُفْتَحُ النون، وقيل: هي بالفتح جمعُ مانع؛ مثل كافر وكَفَرة، انظر: «النهاية»، (٤/٣٦٥).

(٣) رواه مسلم برقم (٢٨٨٣)، في الفتن: باب الخسف بالجيش الذي يؤم البيت، وفي رواية أن عبدالله بن صفوان قال: «أما والله ما هو بهذا الجيش»، يعني الآتي من الشام إلى مكة لقتال عبدالله بن الزبير ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ـ.

قال في «التاج»: «حقًّا ليس هو هذا الجيش؛ لأنه لم يخسف به، وما سمعنا بجيش خسف به للآن، ولو وقع لاشْتُهِرَ أمره كأصحاب الفيل». اهـ.

(٤) رواه الإمام أحمد (٦/٢٨٦)؛ ومسلم (١٨/٥ـ نووي)؛ والنسائي (٥/٢٠٧)، في الحج: باب حرمة الحرم؛ وابن ماجه في الفتن: باب جيش البيداء (٢/٥٠٣)، (١٤٦٨)؛ وانظر: «فيض القدير»، (٥/ ٣٤٨)، (٧٥٣٨)؛ و«شرح النووي»، (١٨/٥ـ٦).

وَأَشْهَدُ عَلَى حَفْصَةَ أَنَّهَا لَمْ تَكْذِبْ عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -.

الْحَدِيثُ الْخَامِسَ عَشَرَ:

عَنْ صَفِيَّةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -: «لَا يَنْتَهِي النَّاسُ عَنْ غَزْوِ هَذَا الْبَيْتِ حَتَّى يَغْزُوَهُ جَيْشٌ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِبَيْدَاءَ مِنَ الْأَرْضِ، خُسِفَ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ، وَلَمْ يَنْجُ أَوْسَطُهُمْ»، قَالَتْ: قُلْتُ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ الْمُكْرَهَ مِنْهُمْ؟»، قَالَ: «يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي أَنْفُسِهِمْ»(١).

الْحَدِيثُ السَّادِسَ عَشَرَ:

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -: «يُبَايَعُ لِرَجُلٍ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ، وَلَنْ يَسْتَحِلَّ الْبَيْتَ إِلَّا أَهْلُهُ، فَإِذَا اسْتَحَلُّوهُ فَلَا يُسْأَلُ عَنْ هَلَكَةِ الْعَرَبِ، ثُمَّ يَأْتِي الْحَبَشَةُ فَيُخَرِّبُونَهُ خَرَابًا لَا يَعْمُرُ بَعْدَهُ أَبَدًا(٢)، وَهُمُ الَّذِينَ يَسْتَخْرِجُونَ كَنْزَهُ» »(٣).

---

(١) رواه الإمام أحمد (٦/٣٣٧)؛ والترمذي في الفتن، (٢١٨٤)، وقال: «حسن صحيح»، وابن أبي شيبة في «المصنف»، كتاب الفتن (١٩٠٧١)، (١٥/٤٦)؛ ومن طريق ابن ماجه في «الفتن»، باب جيش البيداء، (٤١٣٠)، (٢/٥٠٤).

(٢) قال الحافظ في «الفتح»: «وللفاكهاني من طريق مجاهد نحوه، وزاد: «قال مجاهد: فلما هدم ابن الزبير الكعبة، جئت أنظر إليه هل أرى الصفة التي قال عبدالله بن عمرو، فلم أرها» ». اهـ من «فتح الباري»، (٣/٤٦١)؛ وجاء في «صحيح البخاري»: باب هدم الكعبة «يخرب الكعبة ذو السويقتين من الحبشة»؛ أي رجل من الحبشة له ساقان دقيقان.

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢/٢٣٨)؛ وأبو داود الطيالسي (٢٣٧٣)، وابن حبان في «صحيحه» كما في «الإحسان»، (١٥/٢٣٩)، (٦٨٢٧)، والحاكم في «المستدرك»، (٤/٤٥٢)؛ وابن أبي شيبة في «المصنف»، (١٥/٥٢)؛ وقال الهيثمي: «رواه أحمد، ورجاله ثقات». اهـ، من «المجمع»، (٣/ ٢٩٨)، وسكت عليه الحافظ في «الفتح»، (٣/٤٦١)، وقال أحمد شاكر في «تحقيق المسند» : «إسناده صحيح»، (١٥/٢٤٥)، (٨٠٩٩)، وقال الألباني في «السلسلة الصحيحة»: «وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين، غير سعيد بن سمعان، وهو ثقة». اهـ، (٢/١١٩)، (٥٧٩).

تَنْبِيهَانِ

الأول: قال البستوي: (والحديث ليس صريحًا في ذكر المهدي، ولكن ذكره ابن حبان في «ذكر الموضع الذي يُبَايَعُ فيه المهدي»، وذكره الهيثمي في «باب المهدي»، والساعاتي في «ترتيب الطيالسي»: باب ما جاء في بيعة المهدي، وخراب الكعبة آخرَ الزمان.

قُلْتُ: وفي هذا نظرٌ عندي؛ لأن الحديث لم يُذْكَرْ فيه أي صفة للمهدي، بل فيه ذكرٌ لرجلٍ ما يُبَايَعُ له بين الركن والمقام، ثم يُشِيرُ الحديث إلى استحلال البيت الحرام، وفتنةٍ تقع بين المسلمين بعد ذلك، حتى تجيء الحبشة، فتخرب الكعبة، والمعروف أن عصر المهدي، ثم عصر المسيح، يتميزان بالقسط والعدل والرخاء والأمن، والله أعلم» [1]. اهـ.

الثاني: قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»:

«قد يقال: إن هذا الحديث يخالف قوله ـ تَعَالَى ـ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا﴾، ولأن الله حبس عن مكة الفيل، ولم يُمَكِّنْ أصحابه من تخريب الكعبة، ولم تكن إذ ذاك قِبْلَةً؛ فكيف يُسَلطُ عليها الحبشة بعد أن صارت قبلةً للمسلمين؟

أُجِيبَ: بأن ذلك محمول على أنه يقع في آخر الزمان، قرب قيام الساعة؛ حيث لا يبقى في الأرض أحد يقول: «الله، الله»، كما ثبت في صحيح مسلم: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى لَا يُقَالَ فِي الْأَرْضِ: اللَّهُ، اللَّهُ»؛ ولهذا وقع في رواية سعيد بن سمعان: «لَا يَعْمُرُ بَعْدَهُ أَبَدًا»، وقد وقع قبل ذلك فيه من القتال، وغزو أهل الشام له في زمن يزيد بن معاوية، ثم من بعده في وقائع كثيرة؛ من أعظمها وقعة القرامطة بعد الثلاث مئة، فقتلوا من المسلمين في المطاف من لا يُحْصَى كثرةً، وقلعوا الحجر الأسود [2]؛ فحولوه

(١) «المهدي المنتظر»، ص(٢٩٦).

(٢) «وقيل: إن الذي اقتلعه صاح: يا حَمِيرُ، أنتم قلتم: ﴿وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا﴾، [آل عمران: ٩٧]؛ =

إلى بلادهم، ثم أعادوه بعد مدة طويلة، ثم غُزِيَ مرارًا بعد ذلك، وكل ذلك لا يعارض قوله ـ تعَالَى ـ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا﴾؛ لأن ذلك إنما وقع بأيدي المسلمين، فهو مطابق لقوله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ: «وَلَنْ يَسْتَحِلَّ هَذَا الْبَيْتَ إِلَّا أَهْلُهُ»، فوقع كما أخبر به النبي ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ وهو من علامات نُبُوَّتِهِ، وليس في الآية ما يدل على استمرار الأمن المذكور فيها، والله أعلم»[1]. اهـ.

الحَدِيثُ السَّابِعَ عَشَرَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَنْزِلَ الرُّومُ بِالْأَعْمَاقِ أَوْ بِدَابِقَ، فَيَخْرُجُ إِلَيْهِمْ جَيْشٌ مِنَ الْمَدِينَةِ[2]، مِنْ

= فأين الأمن؟ قال رجل: «فاستسلمت، وقلت: إن الله أراد: ومن دخله فأمِّنوه»، فلوى فرسه، وما كلَّمني». اهـ، من «سير أعلام النبلاء»، (١٥/٣٢١ـ٣٢٢).

وهذا هو الراجح أن الأمان وتحريم القتل ونحوهما ثبتت في الحرم الشريف بالشرع لا بالقدر، فصورة الآية خبر، ومعناها أمر، تقديرها: ومن دخله فأمِّنوه؛ كقوله: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾؛ أي: لا ترفثوا، ولا تفسقوا، ولا تجادلوا، وانظر «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي، (٢/٤٠٧)، (٤/١٤٠).

(١) «فتح الباري»، (٣/٤٦١ـ٤٦٢)، وقال ابن الجوزي: «إن قيل: ما السر في حراسة الكعبة من الفيل، ولم تُحرَس في الإسلام مما صنع بها الحجاج والقرامطة، وذو السويقتين؟ فالجواب: أن حبس الفيل كان من أعلام النبوة لسيدنا رسول الله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ، ودلائل رسالته لتأكد الحجة عليهم بالأدلة التي شُوهِدَتْ بالبصر قبل الأدلة التي بالبصائر، وكان حكم الحبس ـ أيضًا ـ دلالة على وجود الناصر». اهـ. نقله عنه محمد بن إبراهيم الشيباني في «خراب الكعبة»، (٣٢ـ٣٣)، ولم يعزه.

(٢) هناك جملة من الآثار الضعيفة، لو صحت لَفَسَّرت ما أُجْمِلَ هنا في حديث مسلم؛ حيث بَيَّنَتْ أن المهدي يكون على رأس هذا الجيش، وعيَّنت هذه الآثار قائد الجيش، ووصفته بأنه من عِتْرَةِ رسول الله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ، يواطئ اسمه اسمه، ومن هذه الآثار:

أ ـ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ: «يَجِيشُ الرُّومُ عَلَى وَالٍ مِنْ عِتْرَتِي يُوَاطِئُ اسْمُهُ اسْمِي، فَيَقْتَتِلُونَ بِمَكَانٍ يُقَالُ لَهُ: «الْعِمَاقُ»، فَيَقْتَتِلُونَ، فَيُقْتَلُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الثُّلُثُ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ، ثُمَّ يَقْتَتِلُونَ الْيَوْمَ الْآخَرَ، فَيُقْتَلُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الثُّلُثُ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ، ثُمَّ يَقْتَتِلُونَ الْيَوْمَ الثَّالِثَ، فَيَكِرُّونَ عَلَى أَهْلِ الرُّومِ، فَلَا يَزَالُونَ حَتَّى يَفْتَتِحُونَ الْقُسْطَنْطِينِيَّةَ، فَبَيْنَمَا هُمْ يَقْتَسِمُونَ فِيهَا بِالْأَتْرَاسِ، إِذْ أَتَاهُمْ صَارِخٌ أَنَّ الدَّجَّالَ قَدْ خَلَفَكُمْ فِي ذَرَارِيكُمْ»، وأخرجه الخطيب في «المتفق والمفترق»، نقلًا عن=

خِيَارِ أَهْلِ الْأَرْضِ يَوْمَئِذٍ، فَإِذَا تَصَافُّوا قَالَتِ الرُّومُ: «خَلُّوا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الَّذِينَ سَبَوْا مِنَّا نُقَاتِلْهُمْ»، فَيَقُولُ الْمُسْلِمُونَ: «لَا وَاللَّهِ، لَا نُخَلِّي بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ إِخْوَانِنَا»، فَيُقَاتِلُونَهُمْ، فَيَنْهَزِمُ ثُلُثٌ(١) لَا يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ أَبَدًا، وَيُقْتَلُ ثُلُثُهُمْ - أَفْضَلُ الشُّهَدَاءِ عِنْدَ اللَّهِ(٢) -، وَيَفْتَتِحُ الثُّلُثُ، لَا يُفْتَنُونَ أَبَدًا، فَيَفْتَتِحُونَ قُسْطَنْطِينِيَّةَ، فَبَيْنَمَا هُمْ يَقْتَسِمُونَ الْغَنَائِمَ، قَدْ عَلَّقُوا سُيُوفَهُمْ بِالزَّيْتُونِ، إِذْ صَاحَ فِيهِمُ الشَّيْطَانُ: «إِنَّ الْمَسِيحَ(٣) قَدْ خَلَفَكُمْ فِي أَهْلِيكُمْ»، فَيَخْرُجُونَ - وَذَلِكَ بَاطِلٌ -، فَإِذَا جَاءُوا الشَّامَ خَرَجَ، فَبَيْنَمَا هُمْ يُعِدُّونَ لِلْقِتَالِ، يُسَوُّونَ الصُّفُوفَ، إِذْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَيَنْزِلُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ - عَلَيْهِ وَعَلَى نَبِيِّنَا السَّلَامُ -، فَأَمَّهُمْ(٤)، فَإِذَا رَآهُ عَدُوُّ اللَّهِ ذَابَ كَمَا يَذُوبُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ، فَلَوْ تَرَكَهُ لَانْذَابَ حَتَّى يَهْلِكَ، وَلَكِنْ يَقْتُلُهُ اللَّهُ بِيَدِهِ(٥)، فَيُرِيهِمْ دَمَهُ(٦) فِي حَرْبَتِهِ»(٧).

الْحَدِيثُ الثَّامِنَ عَشَرَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -: «كَيْفَ أَنْتُمْ

= «الحاوي»، (١٣٨/٢)، وعنه أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - قال: «لَوْ لَمْ يَبْقَ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا يَوْمٌ، لَطَوَّلَهُ اللَّهُ حَتَّى يَمْلِكَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي جَبَلَ الدَّيْلَمِ وَالْقُسْطَنْطِينِيَّةَ»، [رواه ابن ماجه (٩٢٨/٢)، (٢٧٧٩)، وإسناده ضعيف، انظر: «السلسلة الضعيفة»، (٥٠/٥)؛ «فيض القدير»، (٣٣٢/٥)؛ «نقد المنقول» ص(٨٧)؛ و«الموسوعة» للبستوي ص(٢٤٠).

ب - وعن علي رضي الله عنه قال: «لَا يَخْرُجُ الْمَهْدِيُّ حَتَّى يُقْتَلَ ثُلُثٌ، وَيَمُوتَ ثُلُثٌ، وَيَبْقَى ثُلُثٌ»، «الحاوي»، (٦٨/٢)، قال البستوي في «الموسوعة»: «إسناده ضعيف جدًّا»، (ص١٤١).

(١) أي: من المسلمين.

(٢) لصبرهم حت استشهدوا.

(٣) يعني المسيح الدجَّال.

(٤) فأمَّهم: أي قصدهم، وتَوَجَّهَ إليهم.

(٥) أي بيد عيسى - عليه السلام -.

(٦) أي فيظهر عيسى - عليه السلام - للناس دمَ الدجال في حربته؛ ليتحققوا من هلاكه.

(٧) رواه مسلم (٢١/١٨-٢٢)، نووي، واللفظ له؛ والحاكم، وقال: «على شرط مسلم»، وأقره الذهبي «المستدرك»، (٤٨٢/٤).

إِذَا نَزَلَ ابْنُ مَرْيَمَ فِيكُمْ(١)، وَإِمَامُكُمْ مِنْكُمْ؟»(٢). وَفِي رِوَايَةٍ: «وَأَمَّكُمْ»(٣).

وفي رواية: «فَأَمَّكُمْ»، وفي أخرى: «فَأَمَّكُمْ مِنْكُمْ»، قال ابن أبي ذئب: تدري ما «أَمَّكُمْ مِنْكُمْ»؟ قلت: تُخْبِرُنِي، قال: فأمَّكم بكتاب ربكم - عَزَّ وَجَلَّ -، وسنة نبيكم - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -»(٤).

غير أن هناك رواياتٍ صحيحةً لا تُعَارِضُ تفسير ابن أبي ذئب، لكنها تفيد أن عيسى - عليه السلام - يصلي أولَ نزوله مأمومًا:

الْحَدِيثُ التَّاسِعَ عَشَرَ:

منها ما رواه جابر بن عبدالله - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ، ظَاهِرِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَيَنْزِلُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ، فَيَقُولُ أَمِيرُهُمْ(٥): «تَعَالَ، صَلِّ لَنَا»، فَيَقُولُ:

---

(١) قال المناوي - رحمه الله - في «فيض القدير»: «وهذا - أي قوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -: «كَيْفَ أَنْتُمْ»... إلخ، استفهام عن حال من يكونون أحياء عند نزول عيسى: كيف يكون سرورهم بلقاء هذا النبي الكريم؟ وكيف يكون فخر هذه الأمة، وعيسى روح الله يصلي وراء إمامهم؟ وذلك لا يلزم انفصال عيسى من الرسالة؛ لأن جميع الرسل بُعِثُوا بالدعاء إلى التوحيد، والأمر بالعبادة والعدل، والنهي عما خالف ذلك من جزئيات الأحكام بسبب تفاوت الأعصار في المصالح من حيث إن كل واحدة منها حق بالإضافة إلى زمانها، مراعًى فيه صلاح من خوطب به، فإذا نَزَلَ المتقدم في أيام المتأخر نَزَلَ على وفقه؛ ولذلك قال - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -: «لَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا، لَمَا وَسِعَهُ إِلَّا اتِّبَاعِي»؛ تنبيهًا على أن اتباعه لا ينافي الإيمان به، بل يوجبه». اهـ. (٥٨/٥).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، (٤٩١/٦)، فتح؛ ومسلم في «صحيحه» (٢٤٤)، (١٣٦/١)؛ والإمام أحمد في «المسند»، (٢٧٢/٢، ٣٣٦)؛ وابن حبان «الإحسان»، (٢١٣/١٥)، (٦٨٠٢).

(٣) رواه مسلم (٢٤٥)، (١٣٦/١).

(٤) (وقال أبو ذر الهروي: حدثنا الجوزقي عن بعض المتقدمين قال: معنى «وَإِمَامُكُمْ مِنْكُمْ»؛ يعني أنه يَحْكُمُ بالقرآن لا بالإنجيل، وقال ابن التين: معنى قوله: «وَإِمَامُكُمْ مِنْكُمْ» أن الشريعة المحمدية متصلة إلى يوم القيامة، وأن في كل قرن طائفة من أهل العلم». اهـ. نقلًا من «الاحتجاج بالأثر» للتويجري، ص(٢١).

(٥) قال في «التاج»: «أميرهم هو المهدي حينذاك». اهـ (٣٤٤/٥).

«لَا، إِنَّ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ أُمَرَاءُ، تَكْرِمَةَ اللَّهِ هَذِهِ الْأُمَّةَ» »[١].

وعند الإمام أحمد من حديث جابر رضي الله عنه أيضًا ـ:

«... فَإِذَا هُمْ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ، فَتُقَامُ الصَّلَاةُ، فَيُقَالُ لَهُ: «تَقَدَّمْ يَا رُوحَ اللَّهِ»، فَيَقُولُ: «لِيَتَقَدَّمْ إِمَامُكُمْ، فَلْيُصَلِّ بِكُمْ»[٢].

قال العلامة محمد حبيب الله الشنقيطي ـ رحمه الله ـ: «لم يُعَين الإمام هنا باسمه، بل أُطْلِقَ، وورد مُقَيَّدًا بأنه المهدي في أحاديث أُخَرَ؛ منها:

ما أخرجه أبو نُعَيْم عن أبي سعيد، والحارث بن أبي أسامة في مسنده، عن جابر، أن النبي ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ قال: «يَنْزِلُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ، فَيَقُولُ أَمِيرُهُمُ الْمَهْدِيُّ: «تَعَالَ، صَلِّ بِنَا»، فَيَقُولُ: «لَا؛ إِنَّ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ أَمِيرٌ، تَكْرِمَةَ اللَّهِ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ» »[٣].

قال ابن القَيِّم بعد ذكره لحديث الحارث: «وهذا إسناد جيد»[٤] ومنها ما أخرجه ابن ماجه، والروياني، وابن خزيمة، وأبو عوانة، والحاكم، وأبو نُعَيْم، واللفظ له، عن أَبِي أمامة رضي الله عنه قال: «خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ، وَذَكَرَ الدَّجَّالَ، وَقَالَ: «فَتَنْفِي الْمَدِينَةُ الْخَبَثَ كَمَا يَنْفِي الْكِيرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ، وَيُدْعَى ذَلِكَ الْيَوْمُ يَوْمَ الْخَلَاصِ»، قَالَتْ أُمُّ شُرَيْكٍ: «فَأَيْنَ الْعَرَبُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ يَوْمَئِذٍ؟» قَالَ: «هُمْ يَوْمَئِذٍ

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٣/٣٤٥، ٣٨٤)؛ ومسلم في «صحيحه»، (١/١٣٧) (١٥٦)؛ وأخرجه أبو يعلى في «مسنده»، (٤/٥٩)، رقم (٢٠٧٨)، بلفظ «لَا تَزَالُ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، حَتَّى يَنْزِلَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ، فَيَقُولُ إِمَامُهُمْ: «تَقَدَّمْ»، فَيَقُولُ: «أَنْتَ أَحَقُّ، بَعْضُكُمْ أُمَرَاءُ عَلَى بَعْضٍ، أَمْرٌ أَكْرَمَ اللَّهُ بِهِ هَذِهِ الْأُمَّةَ» ».

(٢) «المسند»، (٣/٣٦٨)، وقد أورد الشيخ صِدِّيق حسن خان ـ رحمه الله ـ تَعَالَى ـ في «الإذاعة» جملة كبيرة من أحاديث المهدي، جعل آخرها حديث جابر المذكور عند مسلم، ثم قال عقبه: «وليس فيه ذكر المهدي، ولكن لا محمل له ولأمثاله من الأحاديث إلا [على] المهدي المنتظر، كما دلت على ذلك الأخبار المتقدمة، والآثار الكثيرة». اهـ. ص (١٤٤).

(٣) تقدم تحقيقه في الحديث السابع ص(٣٨).

(٤) «نقد المنقول»، ص (١٤٨).

قَلِيلٌ، وَجُلُّهُمْ بِبَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَإِمَامُهُمْ رَجُلٌ صَالِحٌ، فَبَيْنَمَا إِمَامُهُمْ قَدْ تَقَدَّمَ يُصَلِّي بِهِمُ الصُّبْحَ، إِذْ نَزَلَ عَلَيْهِمْ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ الصُّبْحَ، فَرَجَعَ ذَلِكَ الْإِمَامُ يَنْكُصُ، يَمْشِي الْقَهْقَرَى؛ لِيَتَقَدَّمَ عِيسَى يُصَلِّي بِالنَّاسِ، فَيَضَعُ عِيسَى يَدَهُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُ لَهُ: «تَقَدَّمْ، فَصَلِّ؛ فَإِنَّهَا لَكَ أُقِيمَتْ»، فَيُصَلِّي بِهِمْ إِمَامُهُمْ»[١].

وقد بين لفيف من أئمة العلم والهدى أنه يجب حمل اللفظ الْمُطْلَقِ الوارد في الصحيحين على الْمُقَيَّدِ خارجهما، على حد قول ابن القيم في «الكافية الشافية»:

فَعَلَيْكَ بِالتَّفْصِيلِ وَالتَّمْيِيزِ فَالْـ ـإِطْلَاقُ وَالْإِجْمَالُ دُونَ بَيَانِ
قَدْ أَفْسَدَا هَذَا الْوُجُودَ وَخَبَّطَا الْـ ـأَذْهَانَ وَالْآرَاءَ كُلَّ زَمَانِ

وهاك بعضَ نصوصهم:

«قال الإمام أبو الحسن الأبدي[٢] في «مناقب الشافعي»: تواترت الأخبار بأن المهديَّ من هذه الأمة، وأن عيسى يصلي خلفه».

وقال الحافظ في «الفتح»: «قال ابن الجوزي: لو تقدم عيسى إمامًا لوقع في النفس إشكال، ولقيل: أتراه نائبًا أو مبتدئًا شرعًا؛ فيصلي مأمومًا لئلا يتدنَّس بغبار الشبهة»[٣].

وقال الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ: «وأظن ظهوره يكون قبل نزول عيسى ابن مريم، كما دلت على ذلك الأحاديث»[٤]. اهـ.

وقد أشار الحافظ في «الفتح»، إلى أن خروج المهدي قبل نزول عيسى ـ عليه السلام ـ[٥].

---

(١) «فتح المنعم»، (١/٣٢٩ـ٣٣٠)، بنحوه، وسَكَتَ عنه الحافظ في «الفتح»، (٦/٤٩٣)، ط. السلفية، وأورده الألباني بطوله في «ضعيف سنن ابن ماجه»، ص(٣٢٩ـ٣٣٣)، وقال: «ضعيف».

(٢) كذا في «فتح الباري»، (٦/٤٩٣)، ط السلفية، والصواب: «أبو الحسن محمد بن الحسين الآبري السِّجِستاني»، كما في «طبقات الحُفَّاظ»، للذهبي، ص (٣٨٣)، و«سير أعلام النبلاء»، (١٦/٢٩٩).

(٣) «فتح الباري»، (٦/٤٩٤).

(٤) «نهاية البداية والنهاية»، (١/٣٧).

(٥) «فتح الباري»، (١٣/٨١).

وقال الحافظ السيوطي ـ رحمه الله ـ: «إن صلاة عيسى ـ عليه السلام ـ خلف المهدي ثابتة في عدة أحاديث صحيحة؛ بإخبار رسول الله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ، وهو الصادق المصدوق»(١).

وقد بين العلامة محمد أنور الكشميري ـ رحمه الله ـ تَعَالَى ـ في «فيض الباري بشرح صحيح البخاري»(٢) أن الراجح أن الإمام يكون هو المهدي، وإليه ذهب ـ أيضًا ـ ابن حجر الهيتمي(٣)، والمناوي(٤).

وقال البرزنجي: «ومن العلامات التي يُعْرَفُ بها المهدي أنه يجتمع بعيسى ابن مريم ـ عليه السلام ـ، ويصلي عيسى خلفه»(٥).

وقال صِدِّيق حسن خان: «ليس فيه ذكر المهدي، ولكن لا محل له، ولأمثاله من الأحاديث إلا المهدي المنتظر، لما دلت على ذلك الأخبار المتقدمة، والآثار الكثيرة». اهـ(٦).

وقال الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي ـ رحمه الله ـ: «فيُحمل المطلق، وهو حديث الصحيحين على المقيَّد كما هو الأصل المعلوم عند الأصوليين، قال في «مراقي السعود»:

وَحَمْلُ مُطْلَقٍ عَلَى ذَاكَ وَجَبْ ... إِنْ فِيهِمَا اتَّحَدَ حُكْمٌ وَسَبَبْ

أي وجب حمل المطلق على ذلك المقيد إن اتحد الحكم والسبب فيهما(٧). اهـ.

وقال الألباني ـ رحمه الله ـ تعليقًا على حديث جابر رضي الله عنه:

---

(١) «نزول عيسى ابن مريم آخر الزمان»، للحافظ السيوطي، ص (٥٦).
(٢) «فيض الباري»، (٤/٤٥-٤٨).
(٣) «القول المختصر في علامات المهدي المنتظر»، (ص٣٤).
(٤) «فيض القدير»: (٥/٣٠١)، (٦/١٧)، (٦/٢٧٩).
(٥) «الإشاعة»، ص(٩١).
(٦) «الإذاعة»، ص(١٤٤).
(٧) «فتح المنعم حاشية على زاد المسلم»، (١/٣٣٠).

«هو المهدي محمد بن عبدالله ـ عليه السلام ـ، كما تظاهرت بذلك الأحاديث بأسانيد بعضها صحيح، وبعضها حسن». اهـ[١].

فائدة: قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ تَعَالَى ـ:

«وفي صلاة عيسى خلف رجل من هذه الأمة ـ مع كونه في آخر الزمان، وقرب قيام الساعة ـ دلالة للصحيح من الأقوال أن الأرض لا تخلو عن قائم لله بحجة، والله أعلم»[٢]. اهـ.

رَدُّ شُبْهَةٍ، وَدَفْعُ إِشْكَالٍ:

أنكر بعضهم ما ورد من أن عيسى ـ عليه السلام ـ إذا نزل يصلي خلف المهدي صلاة الصبح، وصَنَّف في ذلك كتابًا، وقال في توجيه ذلك:

«إن النبي ـ عليه السلام ـ أَجَلُّ مقامًا من أن يصلي خلف غَيْرِ نَبِيٍّ». وجواب هذا من أوجه:

(الأول): أن صلاة عيسى خلف المهدي ثابتة في عدة أحاديث بإخبار رسول الله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ، وهو الصادق المصدوق الذي لا ينطق عن الهوى، ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾، وقد تقدم ذكرها.

(الثاني): أن الحكمة من ذلك ـ كما نقلنا عن ابن الجوزي آنفًا ـ أن لا يتدنس عيسى ـ عليه السلام ـ بغبار الشبهة؛ إذ لو تقدم عيسى إمامًا لوقع في النفس إشكال، ولقيل: أتراه نائبًا، أو مبتدئًا شرعًا؟

(الثالث): «لا شك أن عيسى أكمل من المهدي؛ لأنه نبي الله»[٣]، إلا أن الثابت

(١) «مختصر صحيح مسلم للمنذري»، ص(٣٠٩).
(٢) «فتح الباري»، (٦/٤٩٤).
(٣) نقل هذه العبارة في «الإذاعة» ص(١٣٥)، عن الشوكاني في «التوضيح».

شرعًا جواز إمامة المفضول للفاضل؛ وهذا رسول الله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ، وهو من أجل الأنبياء مَقَامًا، وأرفعهم درجة ـ قد صلى في غزوة تبوك خلف عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه؛ ففي حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال: «فَأَقْبَلْتُ مَعَهُ حَتَّى نَجِدَ النَّاسَ قَدْ قَدَّمُوا عَبْدَالرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ قَدْ صَلَّى لَهُمْ، فَأَدْرَكَ النَّبِيُّ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ إِحْدَى الرَّكْعَتَيْنِ مَعَهُ، وَصَلَّى مَعَ النَّاسِ الرَّكْعَةَ الْآخِرَةَ، فَلَمَّا سَلَّمَ عَبْدُالرَّحْمَنِ، قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ، وَأَتَمَّ صَلَاتَهُ، فَأَفْزَعَ ذَلِكَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَكْثَرُوا التَّسْبِيحَ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ صَلَاتَهُ، أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ قَالَ: «أَحْسَنْتُمْ»، أَوْ قَالَ: «أَصَبْتُمْ»، يَغْبِطُهُمْ أَنْ صَلَّوُا الصَّلَاةَ لِوَقْتِهَا»(١).

وعن أنس رضي الله عنه قال: «آخِرُ صَلَاةٍ صَلَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ مَعَ الْقَوْمِ، صَلَّى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُتَوَشِّحًا خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ»(٢).

وعن عائشة ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ـ قالت: «صَلَّى النَّبِيُّ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ، فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، قَاعِدًا»(٣).

وفي الباب عن جابر، وسهل بن سعد، وأبي موسى ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ـ.

وجزم بعض العلماء بأن عيسى يقتدي بالمهدي أولًا؛ لِيُظْهِرَ أنه نَزَلَ تابعًا لنبينا، حاكمًا بشرعه، ثم بعد ذلك يقتدي المهدي به(٤)، على أصل القاعدة من اقتداء المفضول بالفاضل؛ وممن ذهب إلى ذلك السعد التفتازاني، والمناوي، والكشميري؛

(١) رواه الشافعي في «مسنده»، (٢٨/١، ٢٩، ٣٢)؛ ومسلم (٢٧٤)، (٣١٧/١) في الصلاة: باب تقديم الجماعة من يُصَلِّي بهم إذا تأخَّرالإمام، ولم يخافوا مفسدةً بالتقديم.

(٢) رواه النسائي (٧٩/٢)، في الإمامة، باب صلاة الإمام خلف رجل من رعيته؛ والترمذي (٣٦٣) في الصلاة، باب «إذا صَلَّى الإمام قاعدًا، فَصَلُّوا قعودًا»، وفي روايته: «صَلَّى في مرضه خلف أبي بكر قاعدًا في ثوب، مُتَوَشِّحًا به»؛ أي ملتحفًا به.

(٣) رواه الترمذي (٣٦٢) في الصلاة، باب ما جاء «إذا صَلَّى الإمام قاعدًا، فصلوا قعودًا».

(٤) ويمكن أن يُسْتَدَلَّ على هذا برواية «وأَمَّكم»؛ أي فيما بعد.

حيث قال: «المراد به ـ أي: حديث جابر ـ أنه لا يؤم في تلك الصلاة حتى لا يُتَوَهَّمَ أن الأمة المحمدية سُلِبَتِ الولاية؛ فبعد تقرير ذلك، في أول مرة يكون الإمام هو عيسى ـ عليه السلام ـ؛ لكونه أفضل من المهدي؛ فالجواب الأصلي لأمير المسلمين هو قوله: «لا؛ فإنها لك أقيمت»، كما عند ابن ماجه وغيره عن أبي أمامة[(١)]، وبعد أن كانت أُقِيمَتْ له لو تقدم عيسى ـ عليه السلام ـ أوهم عزل الأمير، بخلاف ما بعد ذلك، وهذا كإشارة نبينا ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ لأبي بكر رضي الله عنه، بعد ما كان شرع في الصلاة، أن لا يتأخر؛ يعني: أي في هذه الصلاة؛ لأنها لك أقيمت، ثم ذكر قوله: «تَكْرِمَةَ اللَّهِ هَذِهِ الْأُمَّةَ»؛ لفائدة زائدة؛ وهي أن الأمة على ولايتها، وعيسى ـ عليه السلام ـ أيضًا ـ حينئذ منهم، لا التعليل لعدم إمامته حتى يُتَوَهَّمَ استمرار عدمها»[(٢)]. اهـ.

* * *

فَائِـدَةٌ: الْمَسِيحُ ـ عَلَيْهِ السَّلَامُ ـ نَبِيٌّ، وَصَحَابِيٌّ:

«ثبت أن النبي ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ اجتمع بعيسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ ليلة الإسراء، وهو اجتماع حقيقي؛ لأن الإسراء كان بالجسد والروح، كما هو مذهب طوائف الفقهاء، والمتكلمين، والمفسرين، والمحدثين؛ قال الحافظ في «الفتح»: «وتواردت عليه ظواهر الأخبار الصحيحة؛ فلا ينبغي العدول عن ذلك؛ إذ ليس في العقل ما يحيله حتى يحْتَاجَ إلى تأويل». اهـ. وعلى هذا يكون عيسى ـ عليه السلام ـ صحابيًّا؛ لانطباق تعريف الصحابي عليه؛ ولذا ذكره الذهبي في الصحابة، فقال في «التجريد»: «عيسى ابن مريم نبيٌّ وصحابي؛ فإنه رأى النبي ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ، فهو آخر الصحابة موتًا». اهـ.

---

(١) راجع ص(٥٣-٥٤)، حاشية (١).

(٢) من «عقيدة الإسلام»، للشيخ محمد أنور شاه الكشميري، كما نقله عنه الشيخ عبدالمحسن العباد في «الرد على من كَذَّب بالأحاديث الواردة في المهدي»، ص(٢٠٨).

وكذا قال الحافظ العراقي في «نكته» على ابن الصلاح، والحافظ ابن حجر في «الإصابة»، والحافظ السيوطي في «التهذيب»، وفي «الإعلام بحكم عيسى ـ عليه السلام ـ» وألغز فيه التاج ابن السبكي بقوله:

مَنْ بِاتِّفَاقِ جَمِيعِ الْخَلْقِ أَفْضَلُ مِنْ ... خَيْرِ الصِّحَابِ أَبِي بَكْرٍ وَمِنْ عُمَرِ؟
وَمِنْ عَلِيٍّ وَمِنْ عُثْمَانَ وَهْوَ فَتًى ... مِنْ أُمَّةِ الْمُصْطَفَى الْمُخْتَارِ مِنْ مُضَرِ؟

قال العلامة أبو عبدالله محمد الطالب بن الحاج في حاشيته على شرح المرشد المعين: وجوابه:

ذَاكَ ابْنُ مَرْيَمَ رُوحُ اللَّهِ حَيْثُ رَأَى
نَبِيَّنَا الْمُصْطَفَى فِي أَحْسَنِ الصُّوَرِ
فَوْقَ السَّمَاوَاتِ لَيْلًا عِنْدَمَا اجْتَمَعَا
كَذَاكَ عِنْدَ طِرَابِ الْبَيْتِ وَالْحِجْرِ[1] اهـ

* * *

(١) «عقيدة أهل الإسلام في نزول عيسى ـ عليه السلام ـ»، للغماري، ص(٤٤).